S

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

S/1998/58
22 January 1998
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

مجلس الأمن

رسالة مؤرخة ٢٢ كانون الثاني/يناير ١٩٩٨ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من رئيس اللجنة الخاصة للأمم المتحدة التي أنشأها الأمين العام عملا بالفقرة ٩ (ب) '١' من قرار مجلس الأمن ٦٨٧ (١٩٩١)

وفقا لما أبلغت به مجلس الأمن، قمت بزيارة بغداد في الفترة من ١٩ إلى ٢١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٨.

وقبيل هذه الزيارة مباشرة، أعرب مجلس الأمن، في البيان الذي أدلى به رئيس المجلس في ١٤ كانون الثاني/يناير ١٩٩٨ (S/PRST/1998/1) عن تأييده الكامل للجنة الخاصة ولرئيسها التنفيذي، بما في ذلك تأييده فيما يتعلق برحلته الوشيكة إلى العراق لمواصلة مناقشاته مع المسؤولين في الحكومة العراقية بهدف التنفيذ الكامل للقرارات ذات الصلة وزيادة فعالية وكفاءة عمليات اللجنة الخاصة تحقيقا لذلك الهدف.

وقد حظي ذلك البيان بتأييد إجماعي من كافة أعضاء مجلس الأمن. وقد صدر البيان في أعقاب رفض العراق السماح لفريق تابع للجنة بإنجاز الولاية المسندة إليه بالتفتيش في مواقع معينة. وقد سردت تلك الوقائع في رسالة وجهتها إلى رئيس مجلس الأمن في ١٢ كانون الثاني/يناير ١٩٩٨ (S/1998/27).

وأثناء هذه الزيارة التي قمت بها إلى بغداد، كان برفقتي نائبي، السيد تشارلز دولفر، وثلاثة مفوضين، هم السيد رون كليمنسون (كندا)، والسيد جو فاي (الصين)، واللفتنانت كولونيل جيان بيرو بيروني (إيطاليا)، فضلا عن كبار الموظفين الدائمين في اللجنة في نيويورك.

ورأس الجانب العراقي نائب رئيس الوزراء، السيد طارق عزيز. وكان يعاونه عدد من الوزراء وكبار المسؤولين العسكريين والمدنيين.

وعقدت ثلاث جلسات عامة، واحدة في ١٩ كانون الثاني/يناير واثنتان في ٢٠ كانون الثاني/يناير، استغرقت جميعها ثماني ساعات ونصف الساعة. وبالإضافة إلى ذلك، دعاني السيد طارق عزيز إلى اجتماع خاص معه في ٢١ كانون الثاني/يناير، قبيل مغادرتي بغداد مباشرة.

وجرت المناقشات على منوال تلك المناقشات التي دارت يومي ١٤ و ١٥ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٧ في بغداد. وعرضت التطورات التي حدثت منذ عقد تلك الاجتماعات، في مجلس الأمن وفي عمل اللجنة على حد سواء.

220198 220198 98-01367

وفيما يتعلق بمسألة الوصول إلى المواقع (انظر S/1997/987)، وجهت الانتباه إلى البيان الذي أدلى به رئيس مجلس الأمن في ٢٢ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٧ (S/PRST/1997/56)، الذي أكد فيه المجلس أن عدم قيام حكومة العراق بإتاحة وصول اللجنة الخاصة الفوري وغير المشروط إلى أي موقع أو فئة من المواقع أمر غير مقبول وانتهاك واضح للقرارات ذات الصلة. وقلت إن المجلس كلفني بأن أسعى للحصول على تأكيد من الحكومة العراقية بأنها ستلبي الشروط التي وضعها المجلس، وبخاصة عدم تحديد أي مواقع باعتبارها خارج نطاق التفتيش. ويتضمن التقرير المرفق رد حكومة العراق، الذي قدمه نائب رئيس الوزراء.

كما وجهت الانتباه إلى البيان الذي أدلى به رئيس مجلس الأمن في ١٤ كانون الثاني/يناير ١٩٩٨، الذي كرر فيه المجلس طلبه بأن يتعاون العراق بالكامل وعلى الفور ودون شروط أو قيود مع اللجنة الخاصة وفقا للقرارات ذات الصلة، التي تشكل المعيار الذي يحكم الامتثال العراقي. ومن ثم، فإنه ليس واردا على الإطلاق أن يكون بمقدور العراق أن يسعى إلى فرض شروط لامتثاله لالتزاماته بالتعاون مع اللجنة الخاصة في أمور من قبيل تكوين أفرقة التفتيش التابعة للجنة. ولم يعرب نائب رئيس الوزراء عن اختلاف مع هذا الموقف، وإن كان قد أعرب عن رأيه في الطريقة التي يفضل العراق اتباعها في تكوين تلك الأفرقة، بالإشارة إلى الأصول الوطنية/العرقية لأعضاء الأفرقة.

وفيما يتعلق بعمل اللجنة، أبلغت نائب رئيس الوزراء بالخطوات التي جرى ويجري اتخاذها لتنفيذ توصيات الدورة الطارئة التي عقدتها اللجنة في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٧ فيما يتعلق بتحسين فاعلية اللجنة. ورحب نائب رئيس الوزراء بهذه التطورات.

وكان مجلس الأمن قد طلب، في البيان الذي أدلى به رئيسه في ١٤ كانون الثاني/يناير ١٩٩٨، من الرئيس التنفيذي أن يحيطه علما بكل ما دار في هذه المناقشات في أسرع وقت ممكن بعد إجرائها، كيما يقرر، عند الاقتضاء، الرد المناسب على أساس القرارات ذات الصلة.

وفي ضوء ذلك الطلب، أنقل طيه تقريرا عن المناقشات التي أجريت في بغداد هذا الأسبوع. وأكون ممتنا لو عرضتم هذه الرسالة والتقرير المرفق بها على أعضاء مجلس الأمن.

(توقيع) ريتشارد بتلر

المرفق

تقرير عن الزيارة التي قام بها إلى بغداد في الفترة من ١٩ إلى ٢١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٨ الرئيس التنفيذي للجنة الخاصة التي أنشأها الأمين العام عملا بالفقرة ٩ (ب) '١' من قرار مجلس الأمن ٦٨٧ (١٩٩١)

أولا - مقدمة

١ - دارت المناقشات في ثلاث جلسات عامة، واجتماع خاص قصير بين نائب رئيس الوزراء والرئيس التنفيذي. وتركزت المناقشات في جانبها الأعظم على مسائل السياسات العامة، وبخاصة السياسة المتعلقة بالوصول إلى جميع المواقع العراقية التي ترغب اللجنة في تفتيشها أثناء تنفيذها لولايتها. غير أنه قد نوقشت كذلك الترتيبات العملية المتعلقة باجتماعات التقييم التقني القادمة في مختلف مناطق الأسلحة، وتم الاتفاق على تلك الترتيبات. وأثيرت أيضا مسائل تنفيذية أخرى، بما في ذلك استخدام وسائل إضافية جديدة للاستطلاع الجوي، ونوقشت بصورة موجزة.

ثانيا - المناقشات المتعلقة بالسياسات العامة

٢ - افتتح الرئيس التنفيذي المناقشات، بناء على دعوة من نائب رئيس الوزراء. وبدأ بالتذكير بأنه في ختام الاجتماعات التي عقدت في كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٧، اتفق الجانبان على الاجتماع مرة أخرى خلال شهر تقريبا لعدد من الأسباب المحددة. أولا، لتقييم ما إذا كانت التعديلات العملية، التي اتفق في كانون الأول/ ديسمبر على إدخالها على ترتيبات تفتيش المواقع الحساسة، قد تم تنفيذها في الواقع. وثانيا، كان الجانب العراقي قد حدد في كانون الأول/ ديسمبر خمس فئات من المواقع العراقية فيما يتعلق بعمليات التفتيش التي تقوم بها اللجنة. وحُددت إحدى هذه الفئات باعتبارها "المواقع الرئاسية والسيادية"، التي قال نائب رئيس الوزراء إنه لن يُسمح بالوصول إليها مطلقا. وفي ذلك الوقت، أوضح الرئيس التنفيذي أنه لا يستطيع أن يتكهن تحديدا برد فعل مجلس الأمن على هذا الاستثناء. ووجَّه الرئيس التنفيذي الانتباه إلى البيان الذي أدلى به رئيس مجلس الأمن في ٢٢ كانون الأول/ ديسمبر نيابة عن المجلس (S/PRST/1997/56)، والذي رفض فيه المجلس الموقف الذي يتخذه العراق.

٣ - وأوضح الرئيس التنفيذي أن الترتيبات تمضي قُدما بصورة مرضية فيما يتعلق باجتماعات التقييم التقني، وهي الترتيبات التي اتفق عليها في الاجتماعات المعقودة في كانون الأول/ ديسمبر. وسيبدأ اجتماع التقييم التقني الأول في أول شباط/فبراير ١٩٩٨. كما أشار إلى الخطوات التي اتخذت في اللجنة لتنفيذ توصيات الدورة الطارئة التي عقدتها اللجنة في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٧ للنظر في تدابير زيادة فعالية عمل اللجنة. وشملت هذه التدابير إجراءات تتعلق بموظفي اللجنة وبالعروض الجديدة لتوفير طائرات الاستطلاع.

٤ - وبعد ذلك، وجّه الرئيس التنفيذي الانتباه إلى ما يساور اللجنة من قلق بالغ إزاء أحداث الأسبوع السابق، عندما منع العراق الفريق ٢٢٧ التابع للجنة الخاصة من الاضطلاع بمهام التفتيش الموكلة إليه، وهو ما أسفر عن بيان جديد أدلى به رئيس مجلس الأمن في ١٤ كانون الثاني/يناير ١٩٩٨ (S/PRST/1998/1). كما أشار الرئيس التنفيذي إلى أن الخطاب الأخير الذي ألقاه الرئيس العراقي تضمن ملاحظات بشأن العلاقات مع مجلس الأمن، وتتصل ضمنا بمهلة الستة أشهر التي حددها لرفع الجزاءات. وقال في هذا الصدد إنه يود الحصول على بعض الإيضاحات.

٥ - وعندئذ، قال الرئيس التنفيذي إن المسائل التي تناولها بشكل عام تمثل جدول أعمال محتمل للاجتماعات الراهنة، وهي:

(أ) طرائق تفتيش المواقع الحساسة؛

(ب) اجتماعات التقييم التقني؛

(ج) الخطاب الذي ألقاه الرئيس العراقي في ١٧ كانون الثاني/يناير ١٩٩٨؛

(د) الوصول إلى المواقع الرئاسية والسيادية؛

(هـ) المسائل التنفيذية الأخرى:

'١' تقرير حالة الرصد؛

'٢' عمليات طائرات الهليوكبتر؛

'٣' استعمال قاعدة الرشيد؛

'٤' الهجوم بقذيفة صاروخية على مبنى الأمم المتحدة الذي يوجد به مركز الرصد والتحقق التابع للجنة في بغداد؛

'٥' الفريق ٢٢٧ التابع للجنة الخاصة.

٦ - ووافق نائب رئيس الوزراء على أن الرئيس التنفيذي قد حدد بوجه عام المسائل الأساسية المطروحة للنقاش.

أ - طرائق التفتيش في المواقع الحساسة

٧ - قال الرئيس التنفيذي أن الخبرة الأولية في تنفيذ الاتفاقات المنقحة للتفتيش في المواقع الحساسة أظهرت بعض التحسينات المحددة. وأنه أبلغ مجلس الأمن في كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٧ بالترتيبات المقترحة، وبصفة خاصة الزيادة المحتملة في عدد المفتشين الذين يسمح لهم بالدخول إلى المواقع الحساسة والتدابير الرامية إلى التعجيل بالموافقة على دخول تلك المواقع. وقد وافق المجلس على ضرورة اختبار التدابير الجديدة. ومنذ آخر زيارة للرئيس التنفيذي إلى بغداد كان هناك عدد قليل من المناسبات التي اقترح فيها كبير مفتشي الفريق القائم بالتفتيش دخول أكثر من أربعة مفتشين إلى أحد المواقع التي أعلنت العراق أنها مواقع حساسة، والتي وافقت فيها العراق على اقتراحه. كما قل التأخير في تنفيذ عملية الدخول.

٨ - ومع ذلك، قال الرئيس التنفيذي إنه كانت هناك بعض المشاكل. فبعد الدخول إلى موقع من المواقع، لم يكن التعاون العراقي مرضيا، في حالات معينة. فقد وجه النظراء العراقيون إلى كبار المفتشين مجموعة أسئلة عن تفاصيل تتعلق بالمفتشين الآخرين، بما في ذلك جنسياتهم وخبراتهم والشيء الذي يبحثون عنه. وأدى توجيه هذه الأسئلة إلى تأخيرات في إجراء التفتيش. ويبدو أيضا أن هناك ما يشير إلى أن العراق يمارس حقوقا في هذا الشأن، مثل حق الاعتراض على أفراد معينين أو على الأساس الذي يستند إليه التفتيش. وهذه مسائل تقع حصرا في نطاق اختصاص اللجنة. وكانت هناك أيضا حالات واضحة تتعلق بأفراد عراقيين في الموقع الذي يجري تفتيشه، يتحركون قبل المفتشين، ربما "لتطهير" الموقع. وقد طلب الرئيس التنفيذي إصدار أوامر لوقف هذه الممارسات، وهي ممارسات لا تمثل تعاونا. ويمكن أن تؤدي إلى إفشال عملية من عمليات التفتيش.

٩ - وقد أشار نائب رئيس الوزراء إلى أن مدير مديرية الرقابة الوطنية أبلغه أن هذه الاتصالات بين كبير المفتشين والمرافقين العراقيين ليس لها طابع رسمي. وأن الأسئلة التي يطرحها أفراد من أعضاء الأفرقة العراقية المناظرة تستند إلى معرفتهم الطويلة ببعض مفتشي اللجنة وبرغبتهم في معرفة الغرض من التفتيش. إن عمليات التفتيش جارية منذ سبع سنوات ومن الطبيعي أن يكون هناك تطلع لمعرفة سبب استمرارها. ويمكن للمفتشين أن يرفضوا الإجابة عن الأسئلة، ويمكنهم إعطاء إجابات تعزز التعاون. أما على المستوى الرسمي، فإن العراق له الحق في أن يسأل عن السبب الذي جعل كبير المفتشين يقترح زيادة عدد المفتشين الذين يدخلون في حالة معينة، والعراق يمارس هذا الحق. إن الأسئلة لا تؤدي إلى تأخير الدخول. وإذا أراد العراق وقف أي تفتيش فإنه يفعل ذلك، سياسيا، ويتحمل عواقبه.

١٠ - وأوضح نائب رئيس الوزراء أنه تدخل شخصيا من أجل التعجيل بالدخول إلى مواقع حساسة بإصدار أوامر إلى مدير مديرية الرقابة الوطنية بمرافقة أفرقة تفتيش كان يُعتقد أنها قد ترغب في دخول مواقع حساسة. وقد رافق المدير اثنان من الموظفين المخولين بطلب الدخول الفوري إلى أي موقع حساس.

١١ - وأعاد الرئيس التنفيذي التأكيد على أن السماح بدخول المواقع، وهو أمر ملزم للعراق، يمكن أن يُحبط من الناحية الفعلية، بتدابير تتم داخل الموقع بهدف إفشال الغرض من التفتيش.

ب - اجتماعات التقييم التقني

١٢ - شرح نائب رئيس الوزراء فهمه للاقتراحات المتعلقة باجتماعات التقييم التقني الوشيكة.

١٣ - ورد الرئيس التنفيذي بتوضيح الترتيبات التي يجري اتخاذها بشأن الاجتماعين الأولين للتقييم التقني وبالرد على الاقتراحات التي قدمها نائب رئيس الوزراء:

(أ) ستكون هذه الاجتماعات بشأن مجال القذائف والمجال الكيميائي وسيتناول مجال القذائف رؤوس حربية خاصة وسيتناول المجال الكيميائي العامل "في إكس" (VX)؛

(ب) ستعقد الاجتماعات في بغداد في بداية شباط/فبراير ١٩٩٨؛

(ج) سيعرض العراق وجهة نظره وسيشارك في المناقشات. وسيناقش الفريق التابع للجنة، الذي سيضم خبراء مستقلين يتم تعيينهم للاجتماع المعني، مع الجانب العراقي الخطوط العامة لاستنتاجاته؛

(د) من المقرر أن ينعقد كل اجتماع من اجتماعات التقييم التقني الأولية لمدة خمسة أيام، غير أنه ستراعى المرونة في هذا الصدد إذا رئي أن هناك حاجة لمزيد من الوقت. وإذا وجد أن هناك أي مسائل تتطلب مزيدا من العمل يمكن استئناف الاجتماع المعني خلال فترة قصيرة نسبيا؛

(هـ) وينبغي أن تختتم الاجتماعات المتعلقة بالرؤوس الحربية الخاصة والعامل "في إكس" (VX) في غضون شهر شباط/فبراير ١٩٩٨.

١٤ - وأوضح الرئيس التنفيذي أن الاجتماع المتعلق بالمجال البيولوجي يتسم بقدر أكبر من التعقيد، على الأقل لأنه سيتناول الملف البيولوجي بكامله. وتوقيته سيتوقف، جزئيا، على توفر الخبراء الخارجيين، والكثير منهم مرتبطون بحضور مؤتمر مهم عن الأسلحة البيولوجية سيعقد في جنيف في شهر شباط/فبراير ١٩٩٨.

١٥ - واستفسر نائب رئيس الوزراء عما إذا كان من الممكن عقد الاجتماع قبل انعقاد مؤتمر جنيف، زاعما أن اجتماع التقييم التقني قد يكون أهم من مؤتمر جنيف. ويمكن استئناف اجتماع التقييم التقني، عند الاقتضاء، لاستكمال أعماله بعد مؤتمر جنيف. وأعرب عن أمله في أن يقدم الاجتماع تقريره في

شهر آذار/ مارس. وتعهد الرئيس التنفيذي بأن يواصل بحث الترتيبات العملية لعقد اجتماع التقييم التقني المتعلق بمجال الأسلحة البيولوجية.

١٦ - وردا على طلب لنائب رئيس الوزراء، أوضح الرئيس التنفيذي أن اللجنة الخاصة ستوفر للعراق، قدر الإمكان، الترجمات غير الرسمية إلى الانكليزية التي تمت داخل اللجنة الخاصة للوثائق التي قدمها العراق كجزء من عملية الكشف الكامل والنهائي والتام في المجالات المتصلة بتخصصات أفرقة التقييم التقني.

ج - طائرات U-2 ووسائل المراقبة الأخرى

١٧ - كرر نائب رئيس الوزراء طلب العراق بأن تنهي اللجنة عمليات التحليق التي تقوم بها بواسطة طائرات U-2 وأن تستبدل بها طائرات مناسبة من بلدان أخرى. وقال إنه يعرف أن هناك عروضا بشأن تقديم هذه الطائرات، وعلى وجه التحديد قدم عرض من الاتحاد الروسي. وتساءل، ما هو الوضع بالنسبة لهذه المسألة؟ وقال إن العراق يعتبر طائرات U-2 طائرات تابعة للولايات المتحدة الأمريكية يقودها طيارون أمريكيون وتخدم الأغراض الأمريكية المعادية للعراق لا أغراض اللجنة الخاصة. وعمليات تحليق هذه الطائرات تشكل تهديدا لأمن العراق، وذلك في ضوء التهديدات المتكررة من جانب الولايات المتحدة الأمريكية بالقيام بعمل عسكري ضد العراق. وهناك بلدان أخرى لديها طائرات مناسبة وليس لديها هذه النوايا العدوانية ضد العراق.

١٨ - وأكد الرئيس التنفيذي أن طائرة U-2 تعمل فوق العراق بوصفها طائرة تابعة للجنة الخاصة، تقوم بمهام استطلاع جوي تحددها اللجنة. وأنها تمثل وسيلة فريدة ذات قدرات فريدة. وسوف تستمر اللجنة الخاصة في استخدامها.

١٩ - وأشار الرئيس التنفيذي إلى توصيات الدورة الطارئة للجنة التي عقدت في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٧، فقال إنه يبحث إمكانية الحصول على وسائل جوية من بلدان أخرى بهدف زيادة فعالية عمليات اللجنة الخاصة وقد ورد عرض مؤكد من الاتحاد الروسي وسيقوم فريق تابع للجنة بزيارة لموسكو في وقت قريب لمناقشة السوقيات وتحديد المهام والتمويل والمسائل الأخرى المتصلة بالعرض. وقد يرد عرض آخر من فرنسا. وفي حالة وروده ستتعامل معه اللجنة بالأسلوب نفسه الذي تعاملت به مع العرض المقدم من الاتحاد الروسي.

٢٠ - ورحب نائب رئيس الوزراء باحتمال استخدام طائرات غير طائرات الولايات المتحدة، غير أنه كرر موقفه بأنه ينبغي أن ينظر إلى هذه الطائرات كطائرات تحل محل طائرات U-2 وليست وسائل مكملة للقيام بأنشطة الرقابة الجوية.

٢١ - وكرر الرئيس التنفيذي موقف اللجنة بأن هناك حاجة إلى طائرات U-2 وقال إنه يسعد اللجنة أن تكون هناك فرصة للحصول على قدرات إضافية للرقابة الجوية. وقال إن هذا يزيد من فعالية عمل اللجنة.

د - خطاب رئيس العراق في ١٧ كانون الثاني/يناير ١٩٩٨

٢٢ - طلب الرئيس التنفيذي إيضاحات من نائب رئيس الوزراء بشأن بعض الملاحظات الواردة في الخطاب الذي ألقاه رئيس العراق في ١٧ كانون الثاني/يناير ١٩٩٧. وقد بدا أن تلك الملاحظات لها تأثير على مسألة الوصول إلى المواقع الرئاسية وعلى التعاون مع مجلس الأمن. وأشار الرئيس التنفيذي إلى أن المجلس قد طلب، في مناسبات عديدة، إلى حكومة العراق أن تتيح للجنة الوصول غير المشروط والفوري إلى أي موقع ذي صلة بولاية اللجنة. وطلب المجلس أيضا إلى العراق التعاون بالكامل مع اللجنة. غير أنه يبدو أن الخطاب الذي ألقاه الرئيس يتضمن شروطا لاستمرار تعاون العراق مع اللجنة الخاصة التابعة للأمم المتحدة. وطلب الرئيس التنفيذي لذلك إلى نائب رئيس الوزراء أن يقدم إليه إيضاحات بشأن مضمون ومعنى ملاحظات الرئيس. وتعهد نائب رئيس الوزراء بتناول هذه المسألة في مرحلة لاحقة خلال الاجتماعات.

٢٣ - وفي الاجتماع الأول في اليوم التالي، ٢٠ كانون الثاني/يناير، قدم نائب رئيس الوزراء إلى الرئيس التنفيذي نسخة من خطاب الرئيس بالانكليزية.

٢٤ - وفي الجزء الذي يتناول العلاقة بين حكومة العراق ومجلس الأمن، ذكر النص أنه

> "إذا لم يتخذ مجلس الأمن قرار أداء لالتزاماته تجاه العراق كما نص على ذلك في القرارات غير العادلة التي اتخذها بمفرده وبدون مشاركة العراق باعتبارها التزامات متبادلة فإن العراق مصمم على أن يتخذ عندئذ قرارا يتسق مع توصيات ممثلي الشعب في المجلس الوطني وسيضطلع بالمسؤولية الكاملة عنها نظرا لأنه لا يوجد مسار عمل بديل آخر".

٢٥ - وفي الاجتماع الثاني المعقود في ٢٠ كانون الثاني/يناير، قال نائب رئيس الوزراء في توضيحه لملاحظات الرئيس أن على مجلس الأمن أن يفي بالتزاماته فيما يتعلق برفع الجزاءات نظرا لأن حكومة العراق قد أوفت بجميع التزاماتها في مجال نزع السلاح. وأضاف قائلا إن ملاحظات الرئيس تتعلق بالعلاقة بين العراق ومجلس الأمن وليس مع اللجنة الخاصة غير أنه قال إن اللجنة لم تف بالجزء الخاص بها بإغلاق ملفات نزع السلاح. ولن تتسامح حكومة العراق إزاء الإطالة غير العادلة لمدة الجزاءات المفروضة عليها. ولم ترفع هذه الجزاءات بسبب الموقف الأمريكي في مجلس الأمن. وقد أعاد الرئيس التأكيد في خطابه فقط على أن الحكومة قد أعلنت على الدوام أنه يتعين تحديد وقت معقول لرفع الجزاءات. وتهدد الآن الولايات المتحدة العراق ويتعين على العراق أن يكون مستعدا لأي احتمال. ومنذ أيلول/سبتمبر ١٩٩٧، اتخذت الحكومة الأمريكية، وفي بعض الحالات المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، إجراءات ضد حكومة العراق. وأوردت الصحافة هذه الإجراءات على نطاق واسع.

هـ - الوصول إلى المواقع الرئاسية والسيادية

٢٦ - فيما يتعلق بمسألة الوصول إلى المواقع الرئاسية والسيادية، أشار الرئيس التنفيذي إلى أنه قد أعرب عن شكه، خلال الاجتماعات التي عقدت في كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٧، بأن مجلس الأمن سيقبل الموقف القطعي للعراق بأنه لا يمكن تفتيش هذه المواقع بواسطة اللجنة. ومنذ ذلك الحين، أعلن مجلس الأمن موقفه مرتين بشأن هذه المسألة، حيث رفض موقف العراق وطالب بالوصول الكامل إلى جميع المواقع في العراق. غير أن أعضاء المجلس أعربوا عن الأمل في إمكانية التوصل إلى بعض الترتيبات لتفتيش المواقع الرئاسية والسيادية التي يتعين أن تضع في الاعتبار كرامة العراق وسيادته وشواغله الأمنية المشروعة، بينما تفي باحتياجات اللجنة في مجال التفتيش.

٢٧ - وقال نائب رئيس الوزراء إن الوصول إلى هذه المواقع التي تشمل المواقع الرئاسية ومقار الوزارات، لم يشر إليها في أي وثيقة لمجلس الأمن. وقد أشارت قرارات المجلس فقط إلى الوصول إلى المواقع بعبارات عامة. واعتبر أن الوصول إلى المواقع الرئاسية والسيادية هو تفسير جديد من قبل اللجنة لقرارات المجلس، والتي تجاوزت ولايتها في مجال نزع السلاح. ويرى أن اللجنة الخاصة تحاول توسيع نطاق حقوقها بغية أن "تصنع ما بدا لها في العراق". واللجنة ليست قوة احتلال. وهل تعتقد اللجنة حقا أن العراق سيخفي أسلحة الدمار الشامل، مثل أنثراكس (anthrax) و في إكس (VX)، في مقار الرئيس. وحتى مع افتراض أن العراق فعل ذلك، ألا تعتقد اللجنة بأن العراق قد قام بنقلها في ضوء الغضب الراهن فيما يتعلق بهذه المواقع.

٢٨ - ورفض الرئيس التنفيذي أي توصيف للجنة الخاصة بأنها قوة احتلال، وأعاد تأكيد أن اللجنة محكومة فقط بالولاية الصادرة من مجلس الأمن، التي تمنحها، في جملة أمور، الحق في الدخول إلى أي موقع في العراق ذي صلة بعملها وألزمت العراق بالتعاون.

٢٩ - وفيما يتعلق بالمسألة الخاصة بالوصول إلى المواقع الرئيسية والسيادية، طلب الرئيس التنفيذي إلى نائب رئيس الوزراء توضيح عدد وحجم هذه المواقع. وأعاد تأكيد طلبه بالحصول على خريطة بأماكن تلك المواقع، نظرا لأنه من المهم بالنسبة لمجلس الأمن أن يعرف بالضبط ما الذي تنطوي عليه هذه المسألة، وأن يعرف حجمها. وقال نائب رئيس الوزراء إنه توجد ثماني مواقع رئاسية في العراق، تقع في أربع محافظات. وقدم أسماءها ووصفا عاما لمواقعها ومساحاتها. وقال إنه لن يقدم خريطة للمواقع، إذ أنه يمكن استخدامها بواسطة أعداء العراق لأهداف عسكرية.

٣٠ - وأكد الرئيس التنفيذي مجددا أنه من المهم معرفة ما إذا كان رفض الوصول يتعلق فقط بالقصور الرئاسية - المباني حيث يعيش الرئيس ويعمل - أو تتعلق بمجمل المنطقة المحيطة بالقصور، بما في ذلك المباني الأخرى مثل المستودعات، والمرافق الأمنية، الخ. وأوضح نائب رئيس الورزاء أن العراق يعتبرها مواقع رئاسية، أو مجمعات، وهي تشمل مباني متعددة والمناطق المجاورة داخل الأسوار المحيطة بها. وقال إنه

ليس من الصحيح الإشارة إليها باعتبارها قصورا رئاسية، إذ أنه يوجد فقط قصر رئاسي واحد في العراق، يقع في العاصمة، بغداد، في أحد المواقع الرئاسية. وتقتصر المواقع السيادية على المواقع الرئاسية الثمانية ومقار وزارات الحكومة.

٣١ - وقال الرئيس التنفيذي إنه قد يكون في الإمكان إحراز تقدم إذا ما أمكن التمييز بين المقار الرئاسية والمباني والمناطق المجاورة ولكنها تدخل في نطاق المواقع الرئاسية والسيادية المحددة. وإذا ما قبل العراق حق اللجنة في تفتيش هذه المواقع، فإن اللجنة ستكون قادرة على تطبيق إجراءات خاصة لتفتيش المباني حيث يعيش الرئيس ويعمل، بينما يتم الحفاظ على أهداف وفعالية التفتيش. وسيجري الاضطلاع بتفتيش المناطق المجاورة والمباني الأخرى بموجب ترتيبات لتفتيش المواقع الحساسة.

٣٢ - وقدم نائب رئيس الوزراء في رده الاقتراح التالي باعتباره الرد الرسمي لحكومة العراق على مسألة الوصول.

٣٣ - ستعقد اللجنة والعراق اجتماعات التقييم التقني بشأن مجالات التسلح الثلاثة. وسينتظر كلا الجانبين ليرى نتائج تلك الاجتماعات وكيفية قيام اللجنة بإبلاغ النتائج إلى مجلس الأمن في تقريرها في نيسان/أبريل ١٩٩٨. وتابع نائب رئيس الوزراء حديثه قائلا:

"إذا ما أوضح التقرير أن المسائل المعلقة قد جرى تسويتها من وجهة نظر اللجنة الخاصة وأن متطلبات نزع السلاح قد اكتملت تماما، فسنكون عندئذ في وضع جديد حيث سترفع الجزاءات وسيهيئ هذا مناخا جديدا في العلاقة بين العراق واللجنة الخاصة ومجلس الأمن وسيتركز الاهتمام على مجال الرصد والتحقق المستمرين. وإذا لم يصبح الحال كذلك في نيسان/أبريل فستكون هذه المسألة، الوصول إلى هذه المواقع، المسألة الوحيدة التي تسد الطريق المؤدي إلى رفع الجزاءات، فعندئذ يمكننا أنا وأنت أن نجتمع ونناقشها ونرى ماذا يمكن أن نفعله بشأنها. ولن أتقدم بأي وعود مسبقة فيما عدا استعدادي لمناقشة هذه المسألة معكم مرة أخرى في نيسان/أبريل. وآمل أن تقبلوا فكرتي، اقتراحي، وآمل في عدم التسرع في أي رد فعل سلبي إزاءه من الآن وحتى نيسان/أبريل".

٣٤ - وسعيا للحصول على إيضاح لاقتراح نائب رئيس الوزراء، تساءل الرئيس التنفيذي عما إذا كان نائب رئيس الوزراء يفترض أن نتيجة مرضية لاجتماعات التقييم التقني بشأن حصر الرؤوس الحربية للقذائف سيعني أن ملف القذائف، في مجمله، سيغلق.

٣٥ - وقال نائب رئيس الوزراء إن هذا هو افتراضه، نظرا لأن مسألة الرؤوس الحربية هي آخر مشكلة متبقية في مجال القذائف. ورد الرئيس التنفيذي بأن هناك مسائل معلقة أخرى في مجال القذائف، مثل القدرة المحلية العراقية على إنتاج القذائف المحظورة، وحصر الوقود الدفعي للقذائف، وأنشطة اختبار

القذائف. ولذلك، فإن النتيجة الإيجابية لاجتماعات التقييم التقني بشأن الرؤوس الحربية لن تعني وحدها إغلاق ملف القذائف.

٣٦ - وتساءل الرئيس التنفيذي عما إذا كان نائب رئيس الوزراء يفترض أن نتيجة مرضية لاجتماعات التقييم التقني بشأن العامل الكيميائي لغاز الأعصاب "في إكس" (VX) سيعني أن ملف الأسلحة الكيميائية، في مجمله، سيغلق.

٣٧ - وقال نائب رئيس الوزراء إن هذا هو افتراضه. ورد الرئيس التنفيذي بأن هناك مسائل أخرى معلقة في المجـــال الكيميائي، عدا "في إكس" (VX)، بالرغم من أن التوصل إلى نتيجة لا يشوبها أي لبس بشأن "في إكس" (VX) قد يؤدي إلى إحراز تقدم في مسائل الأسلحة الكيميائية على طريق الرصد الطويل الأجل.

٣٨ - كما تساءل الرئيس التنفيذي عما إذا كان نائب رئيس الوزراء يفترض أن اجتماعات التقييم التقنية بشأن مجال الأسلحة البيولوجية يمكن أن تعالج جميع القضايا في هذا المجال وأن تسويها. وقال نائب رئيس الوزراء إنه يفترض ذلك. وأضاف أن العراق على استعداد لتقديم جميع التوضيحات الضرورية للمسائل التي يطرحها الخبراء في اجتماع للتقييم التقني. وإذا ما ثبت أنها ليست كافية فيمكن لاجتماع تقييم تقني ثان أن يستكمل العملية.

٣٩ - وقال الرئيس التنفيذي إن اللجنة أوضحت مرارا للعراق أنه يتعين عليه، بغية إنجاح اجتماعات التقييم التقنية، أن يقدم مزيدا من الوثائق في المجال البيولوجي، وكذلك في المجالات الأخرى، حيث أن إعلان العراق البيولوجي غير كامل وغير موثوق. غير أنه أشار إلى أن نائب رئيس الوزراء كرر تأكيد أن العراق لن يقدم أي وثائق أخرى إلى اجتماعات التقييم التقنية. ومن غير المحتمل أن يدعم ذلك افتراضات نائب رئس الوزراء بأن اجتماعات التقييم التقنية المقبلة ستكون ذات شأن كما يعتقد.

٤٠ - ثم تساءل الرئيس التنفيذي عما إذا كان اقتراح العراق يعني أنه سيكون من الضروري تأجيل المناقشة بشأن سبل الوصول إلى المواقع الرئاسية والسيادية وأنه لا ينبغي للجنة أن تجري تفتيشا لتلك المواقع. وقال نائب رئيس الوزراء إن اقتراحه هو أنه ينبغي للرئيس التنفيذي أن يؤجل جميع المناقشات الأخرى وعمليات التفتيش في المواقع الرئاسية والسيادية حتى شهر نيسان/أبريل.

٤١ - واستطرد نائب رئيس الوزراء قائلا إنه إذا ما أرادت اللجنة أن ترسل بعثات تفتيش إلى مواقع يعتبرها العراق "عادية" أو "حساسة"، فإن العراق لن يوقفها.

٤٢ - وقال الرئيس التنفيذي إنه يتعين عليه أن ينقل اقتراح العراق إلى مجلس الأمن، إلا أن بمقدوره أن يدلي بالقليل من التعليقات توا.

٤٣ - أولا، فإنه لا يستطيع كرئيس تنفيذي للجنة أن يقدم، ولن يقدم، تعهدا بعدم الإذن بأي عمليات تفتيش لما قد يصرح العراق بأنه يدخل في إطار المواقع الرئاسية أو السيادية حتى يتلقى توجيها جديدا من مجلس الأمن. فالعراق يطلب منه أن يوقف جزءا هاما من عمل اللجنة. ومجلس الأمن وحده هو الذي يستطيع أن يأمر بذلك.

٤٤ - ثانيا، سيبت مجلس الأمن في اقتراح العراق، غير أنه يشعر بأن عليه التزاما بأن يشير إلى أن هذا الاقتراح يتحدى اشتراطات مجلس الأمن مباشرة. وذكر أنه إذا ما سأله المجلس فإنه سيقول إن الاقتراح عبارة عن وسيلة يتملص بها العراق من التزامه بتوفير سبل وصول غير مشروطة. وقال إن مما يثير انزعاجه أن يكون هذا الاقتراح هو رد حكومة العراق على مقررات المجلس.

٤٥ - وردا على سؤال من نائب رئيس الوزراء، ذكر الرئيس التنفيذي من جديد أنه يتحفظ بالحق في إرسال بعثات للتفتيش في أي موقع في العراق، بما في ذلك المواقع الرئاسية والسيادية، يكون له صلة بولاية اللجنة، إلى حين قيامه بتقديم تقريره إلى مجلس الأمن وتلقي أي تعليمات من المجلس خلافا لذلك.

٤٦ - وأجاب نائب رئيس الوزراء بقوله إنه مدرك تماما لمضمون مقررات مجلس الأمن. وقد استخدمت العبارات المتعلقة بالوصول في العديد من قرارات المجلس منذ عام ١٩٩١. بيد أن اللجنة لم تحاول تفتيش المواقع الرئاسية والسيادية حتى أيلول/سبتمبر ١٩٩٦. وكان من رأي نائب رئيس الوزراء أنه يمكن إغلاق ملفات نزع السلاح بواسطة الوسائل العلمية والتقنية دون الحاجة إلى تفتيش المواقع الرئاسية والسيادية. وقال إن العراق على استعداد للوفاء بجميع اشتراطات نزع السلاح التي وضعها مجلس الأمن.

٤٧ - وكرر نائب رئيس الوزراء القول بأن العراق لا يملك أي أسلحة من أسلحة الدمار الشامل، أو أي مكونات رئيسية، ولا يسعى إلى إنتاج أسلحة محظورة. وذكر أنه يمكن معالجة المسائل المعلقة بواسطة عمليات الرصد المستمرة. وقال نائب رئيس الوزراء إن حكومة العراق تتعاون مع اللجنة بغية تحقيق رفع الجزاءات. فإن لم يكن هناك أي احتمال مرتقب بذلك، فإن حكومة العراق لا تنوي مواصلة التعاون مع اللجنة. والعراق على استعداد لمواجهة العواقب، بما في ذلك الحرب. وينبغي للرئيس التنفيذي أن ينقل ذلك إلى مجلس الأمن.

و - المسائل التنفيذي الأخرى

تقرير عن حالة الرصد

٤٨ - أكد الرئيس التنفيذي أن بمقدور اللجنة في الوقت الحاضر أن تؤكد التقدير الأولي الذي قدمه في كانون الأول/ ديسمبر، ألا وهو أن اللجنة لم تجد دليلا على الاستخدام المحظور للمعدات المزدوجة الاستخدام خلال الفترة التي كانت فيها أفرقة التفتيش التابعة للجنة خارج العراق، في تشرين الثاني/نوفمبر وكانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٧. وبعد التصريح بذلك، فقد ثبت أن المعدات المزدوجة الاستخدام نقلت خلال هذه

الفترة من المرافق الخاضعة للرصد خلافا لما تنص عليه الأحكام المنطبقة في خطة الرصد والتحقق المستمرة.

عمليات طائرات الهليكوبتر

٤٩ - احتج نائب رئيس الوزراء على وجود حالات، خلال الأشهر الأخيرة، حلّقت فيها طائرات الهليكوبتر التابعة للجنة فوق أماكن سكنية أو بالقرب من مواقع رئاسية رغم تحذيرات الطيارين العراقيين المرافقين بأنه يمكن أن تنجم عن ذلك حالة خطيرة. ففي الأماكن السكنية، من الممكن دائما أن يقوم شخص ما معاد للعراق - ربما يكون من جمهورية إيران الإسلامية أو إسرائيل أو الولايات المتحدة - بإطلاق النيران على الطائرة العمودية من أجل التسبب في حادثة بين لجنة الأمم المتحدة الخاصة والعراق. وقال إنه لا يمكنه أن يضمن سلامة الطائرات المحلقة فوق هذه المناطق.

٥٠ - وأكد الرئيس التنفيذي من جديد ثقته التامة في الكفاءة الفنية والسلوك الصائب للطيارين الذين يقودون طائرات الهليكوبتر التابعة للجنة المقدمة من سلاح الجو الشيلي. وقال إن لهم الكلمة النهائية على متن الرحلات الجوية للجنة الأمم المتحدة الخاصة في تقرير التدابير التي تتخذ بشأن سلامتهم وسلامة الطائرات والأشخاص الآخرين الموجودين على متنها. وقال إنه سيذكر لهم ما قاله نائب رئيس الوزراء.

استخدام قاعدة الرشيد الجوية

٥١ - في اجتماعي أيلول/سبتمبر وكانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٧، أثار الرئيس التنفيذي مع نائب رئيس الوزراء مسألة حق اللجنة في استخدام قاعدة الرشيد الجوية - حيث توجد قاعدتها لعمليات طائرات الهليكوبتر - لأغراض تشغيل طائراتها الثابتة الجناحين. وأبرز أن ذلك سوف يسهل بقدر هائل عمليات اللجنة، إذ أنه سيخفض بنسبة كبيرة الوقت الذي يستغرقه العبور من مركز بغداد للرصد والتحقق والمطار، وإليهما، عند وصول ورحيل الأفرقة التابعة للجنة وللوكالة الدولية للطاقة الذرية. وفي أيلول/سبتمبر، رفض نائب رئيس الوزراء إتاحة مطار الرشيد للجنة، وفي كانون الأول/ ديسمبر، حين أثيرت المسألة معه من جديد، قال إنه سيطرقها في الاجتماع المقرر عقده قريبا في كانون الثاني/يناير ١٩٩٨.

٥٢ - وقد دعت اللجنة، في دورتها الطارئة، المعقودة في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٧، العراق إلى أن يتيح قاعدة الرشيد الجوية لرحلات الطائرات الثابتة الجناحين للجنة.

٥٣ - وحين أثار الرئيس التنفيذي المسألة من جديد، أجاب نائب رئيس الوزراء بأن موقفه لم يتغير. وأضاف أن المرافق المتاحة للجنة في الحبانية ملائمة إذ أنها تبعد عن بغداد مسافة مناسبة وقد اتخذ العراق فيها الترتيبات اللازمة لاستقبال أفرقة التفتيش ولرحيلها من البلد.

الهجوم بالقنابل اليدوية المطلقة بواسطة القذائف على مركز الأمم المتحدة في بغداد

٥٤ - استرعى الرئيس التنفيذي الانتباه، في ملاحظاته الاستهلالية، إلى الهجوم بالقنابل اليدوية المطلقة بواسطة القذائف على مبنى مكتب الأمم المتحدة الذي يوجد به مركز بغداد للرصد والتحقق، ومن حسن الحظ، ولو أنه قد يكون عن غير قصد، لم يُحدث هذا الهجوم إلا أضرارا طفيفة. بيد أنه أثار انشغالات بالغة فيما يتعلق بالسلامة والأمن.

٥٥ - وقال نائب رئيس الوزراء إن مجموعات منشقة، معارضة لحكومة العراق، هي التي قامت بالهجوم.

ز - مناقشات أخرى

٥٦ - لدى اختتام المناقشات، تم الاتفاق على أن يزور الرئيس التنفيذي بغداد من جديد في الأسبوع الأول من شهر آذار/ مارس. وقد اختير هذا التاريخ لأنه سيحين بعد انتهاء اجتماعات التقييم التقني المقرر عقدها.

ثالثا - التعليقات

٥٧ - التعليقات التالية للرئيس التنفيذي، تتناول في الأساس فحوى المحادثات التي اختتمت لتوها في بغداد ومعنى القرارات والمواقف التي نقلها العراق أثناء المحادثات، من منطلق ولاية اللجنة بوصفها جهازا من أجهزة مجلس الأمن.

٥٨ - في كانون الأول/ ديسمبر أبلغت مجلس الأمن، ردا على أسئلة وجهت إلي من أعضاء المجلس، أن المحادثات التي عقدت في بغداد كانت سليمة وعملية المنحى ولا تتسم بآثار العداء المتخلف عن فترة الأزمة التي سبقتها مباشرة.

٥٩ - وكانت فحوى هذه المحادثات مختلفة للغاية. فقد اتسمت منذ البداية ببيانات مطولة من الجانب العراقي لم تقابل في مجملها، ولو من بعيد، دعوة لردود مماثلة أو قبولا لهذه الردود أو رغبة فيها على ما يرام واتسمت بالإساءة إلى اللجنة الخاصة وتشويه سمعتها وسمعة موظفيها الفنيين، بل والرغبة في ذلك؛ وبمحاولة إلقاء اللوم كله تقريبا على اللجنة، في الماضي والحاضر، فيما يتعلق بعدم إنجاز مهمة نزع السلاح حتى الآن وباستمرار سريان الجزاءات المفروضة على العراق.

٦٠ - ووجد ممثلو اللجنة الذين حضروا المحادثات أن قرار العراق بإدارة مشاركته في الاجتماع على هذا النحو مثير للاضطراب وباعث على الإحباط. ولكن الأهم من ذلك ما كشفت عنه بوضوح من ناحية المضمون.

٦١ - فبادئ ذي بدء طرح الجانب العراقي وجهة نظر معينة لتاريخ العلاقات. فقد أسهب نائب رئيس الوزراء العراقي في بيان الكيفية التي تخلص بها العراق، منذ زمن بعيد، من جميع ما لديه من أسلحة الدمار الشامل، ومن مكوناتها، ووسائل إنتاجها. وادعى أن اللجنة كانت على وشك أن تعلن أن ذلك قد حدث، في منتصف عام ١٩٩٥، ولكن ذلك توقف عندما هرب من العراق شخص، وصفه بأنه "معتوه"، وهو الفريق الراحل حسين كامل، مخلفا وراءه كما ضخما من الوثائق المتعلقة ببرامج التسليح العراقية المحظورة والتي حصلت عليها اللجنة في آب/أغسطس عام ١٩٩٥.

٦٢ - والنتيجة التي استخلصتها اللجنة والمجلس من هذا الحدث كانت تدعو إلى الارتياح، فقد تمكنا من تجنب ما اتضح أنه استنتاجات سابقة لأوانها.

٦٣ - وقد أوضح نائب رئيس الوزراء أن استنتاج العراق كان على العكس، وأنه كان من الظلم البيّن من بعض الوجوه أن يؤدي هذا الكشف عن هذه المعلومات المهمة بشأن برامجهم المحظورة وبياناتهم المتعلقة بما اتضح أنه تضليل من جوانب كثيرة مهمة، إلى سلبهم مما اعتقد العراق وقتها أنه سيكون نهاية لعملية نزع السلاح.

٦٤ - ومما له أهمية جوهرية، أن نسجل أن العراق لا ينبغي، على أي نحو جدي، مضمون المواد التي حصلت عليها اللجنة في آب/أغسطس ١٩٩٥، والتي كان مضمونها مفيدا للجنة في ممارستها لأنشطتها المتعلقة بالتحري والتحقق. كما لقيت أنشطة التحري هذه، عونا كبيرا، في المعلومات التي حصلت عليها مباشرة من الفريق حسين كامل بشأن البرامج المحرمة التي كانت تخضع مباشرة لإشرافه ورقابته.

٦٥ - وعندما يتكلم نائب رئيس الوزراء العراقي، مثلما كلمنا في المشاورات الخاصة، ولو أنه أصبح يفعل ذلك بصورة متزايدة علنا، عن الـ ٢٩ شهرا الأخيرة بوصفها فترة تأخير لا مبرر له، وفترة تمثل محاولة من اللجنة بطريقة أو أخرى للتهرب من التوصل الى استنتاجات، فهو إنما يتكلم عن الفترة التي تبدأ من عمليات الكشف التي تمت في عام ١٩٩٥، والتي يبدو أن العراق يصر على محاولة إنكار مضمونها.

٦٦ - وبالإضافة إلى هذه الرواية لتاريخ العلاقات بين اللجنة والعراق، والتي ترى اللجنة أنها غير صحيحة إلى حد كبير، كانت هناك محاولات محددة خطيرة لتضليل اللجنة ومجلس الأمن. وهذه المحاولات ما زالت تؤثر على عمل اللجنة، بما في ذلك الحاجة إلى إجراء عمليات تفتيش بهدف الكشف عما يمكن أن يكون مخبأ و/أو ما منعت منه اللجنة، بالمخالفة لطلبات المجلس.

٦٧ - وهناك مثلان ينبغي أن يكونا كافيين لتوضيح هذه النقطة.

٦٨ - أولا، فيما بين عامي ١٩٩١ و ١٩٩٥، أنكر العراق بشدة أنه يمتلك أية برامج تسليح بيولوجية هجومية. وكان ذلك غير صحيح بالمرة.

٦٩ - ثانيا، حتى عام ١٩٩٥، أنكر العراق أنه يقوم بأي إنتاج لغاز "في إكس" (VX). وبعد استفسارات من اللجنة، أصدر إعلانا بأنه أنتج ٢٦٠ لترا من غاز "في إكس" (VX). واليوم فنإننا نعرف أن العراق أنتج ٣,٩ طن على الأقل من ذلك الغاز.

٧٠ - وإذا حاولنا استيضاح هذه النقطة الرئيسية الأولى معا، وهي رواية العراق عن تاريخ الأحداث ذات الصلة، وهي الرواية التي يريد من المجلس أن يقبلها، والتي يذيعها على نحو متزايد في جميع أنحاء العالم، فقد سجلت في ٢٠ كانون الثاني/يناير ١٩٩٨، أثناء المحادثات التي جرت في بغداد، أنني طرحت على نائب رئيس الوزراء العراقي الأسئلة التالية "بصورة رسمية مدونة": هل تقرر أن العراق ليس لديه أسلحة دمار شامل، وليس لديه وسائل لإنتاج تلك الأسلحة، وإنك أعطيت اللجنة جميع المواد ذات الصلة، وأنه ليس لديك ما تعطيه أكثر من ذلك، ولن يكون هناك شيء أكثر من ذلك تعطيه. وإضافة إلى ذلك، هل تقرر أن السبب الوحيد في عدم الاعتراف بهذه الحقائق وعدم الإعلان عن انتهاء نزع أسلحة العراق للدمار الشامل هو أن اللجنة قد رفضت الاعتراف بهذه الحقائق وأن تصدر هذا الإعلان؟ وأجاب نائب رئيس الوزراء "بنعم" على كل سؤال من هذه الأسئلة.

٧١ - وهذه الإعلانات من جانب العراق هي ذلك فقط. وللأسف، فإن العراق غير مستعد للسماح للجنة بالتحقق من ادعاءاته بأن يقدم الوثائق الكافية لذلك، وبأن يتعاون في الرد على استفسارات اللجنة، وبأن يتيح لها إمكانية الوصول التام إلى المواقع، بما في ذلك عمليات التفتيش، حسب الشروط التي وضعها المجلس.

٧٢ - ويتذكر المجلس أنني في تقريري المؤرخ ١٧ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٧ (S/1997/987، الفقرة ٣)، قد أشرت إلى أن العراق قد تلا في اجتماعات كانون الأول/ ديسمبر أربعة بيانات تردد ادعاءات مماثلة لتلك المسجلة في الفقرة ٧٠ أعلاه.

٧٣ - إن تجربة كانون الأول/ ديسمبر التي أعقبت الأزمة التي خلفها العراق في ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر، بالإضافة إلى تجربة المحادثات التي انتهت لتوها في بغداد، توحي بوضوح أن العراق مصمم على أن يحجب أي معلومات إضافية أو جديدة عن اللجنة وأن يسعى إلى منعنا من الوصول إلى هذه المعلومات بأنفسنا إذا تطلب ذلك إجراء عمليات تفتيش ذات طابع خاص.

٧٤ - وأجد لزاما عليّ أن أعلن أنه إذا نجح العراق في تجنب الرد على الأسئلة التي طرحناها عليه منذ فترة بشأن مسائل نزع السلاح المعلقة و/أو في منعنا بوسائل أخرى، من التوصل إلى تلك الإجابات، فإن هناك شكا بالغا في أننا سنكون قادرين على التحقق من ادعاءات العراق بأنه قد أوفى بالتزاماته المتعلقة بنزع السلاح التي قررها مجلس الأمن. وهذا بدوره سيكون له تأثير سلبي خطير على أعمال الرصد والتحقق التي تقوم بها اللجنة.

٧٥ - ويؤدي هذا بطبيعة الحال إلى الموضوع الرئيسي الثاني وهو اجتماعات التقييم التقني المقبلة.

٧٦ - لقد وافق العراق على هيكل وإجراءات اجتماعات التقييم التقني كما اقترحتها. وكان قرار إنشاء الآلية الجديدة، قد اعتبر بادرة إيجابية تجاه العراق في الأساس. علاوة على أن الاجتماعات يمكن أن تشكل أداة تحقق جديدة ومفيدة للجنة.

٧٧ - ومما يؤسف له أن البيانات العلنية الأخيرة للعراق قد تعمدت تشويه اختصاصات وتشكيل اجتماعات التقييم التقني بأنه وصفتها بأنها شكل من أشكال التحكيم في قضايا عن طريق خبراء يقدمهم الأعضاء الدائمون في مجلس الأمن. وهذه ليست طبيعتها و/أو الغرض منها، كما تبين المراسلات بيني وبين نائب رئيس الوزراء. إن اللجنة تتمتع بالكفاءة والأمانة، ويمكنها أن تؤدي وظيفة التحقق التي أنشئت من أجلها وخولت ولايتها. وسجلها الماضي يقدم الدليل على ذلك.

٧٨ - وتأمل اللجنة أن تثبت عملية اجتماعات التقييم التقني فائدتها وأن تؤدي الى النهوض بعملها مع العراق فيما يتعلق بمسائل نزع السلاح المتبقية.

٧٩ - وتقود هذه التعليقات الآن، بطبيعة الحال، الى المسألة الرئيسية التي نوقشت هذا الأسبوع وهي: الطلب الحالي للمجلس المتمثل في إتاحة الوصول غير المشروط الى المواقع في العراق.

٨٠ - وكما يشير هذا التقرير، فإن العراق لم يوافق على طلب المجلس بشأن إتاحة الوصول الى المواقع، واقترح بدلا من ذلك ما يلي:

- تأجيل المسألة، ريثما تنعقد اجتماعات التقييم التقني الأولية التي أفاد بأن نتائجها ستنهي التزاماته المتعلقة بنزع السلاح، وإن كان لن يزودها بأي مواد جديدة.

- إجراء مناقشات أخرى بين السيد طارق عزيز وبيني بشأن موضوع إتاحة الوصول الى المواقع قبيل تقديم اللجنة لتقريرها الى المجلس في نيسان/أبريل.

- إلا أن تلك المناقشة نفسها، كما تنبأ السيد عزيز، قد لا تصل الى نتيجة، وقد لا تجرى إلا إذا كانت مسألة إتاحة وصول اللجنة الى المواقع "الرئاسية والسيادية" هي المسألة الوحيدة التي تحول دون رفع الجزاءات (وهذا بطبيعة الحال، يفترض مرة أخرى، أن مهمة نزع السلاح قد استكملت).

٨١ - وفي رأيي، فإن سلسلة الافتراضات التي يستند إليها الاقتراح المشار إليه أعلاه، هي اقتراحات بعيدة المدى. وفضلا عن ذلك، فمن الصعب أن نتبين السبب، أو المغزى من الربط الذي أقامه العراق بين عملية اجتماعات التقييم التقني وبين تعليق جانب مهم من عمل اللجنة الميداني، ربما الى أجل غير مسمى.

٨٢ - وفي الختام، ينبغي أن أذكّر مجلس الأمن أن إمكانية الوصول الكامل الى المواقع ليس مطلوبا لأغراض نزع السلاح فحسب وإنما هو مطلوب أيضا في سياق الرصد والتحقق. فإمكانية الوصول التي يجري التخلي عنها الآن قد تقتضيها الحاجة من جوانب مهمة في المستقبل.

٨٣ - وأخيرا، يؤسفني أنني بحاجة لأن أسجل لدى المجلس رفضي للادعاءات التي رأى العراق أنه من المناسب أن يعلنها، على الملأ، بأن أعضاء اللجنة قد سعوا الى إطالة أمد الوصول الى نتيجة فيما يتعلق بمسائل نزع السلاح حتي يمكنهم الإبقاء على وظائفهم ودخولهم. وهذه الادعاءات مجافية للحقيقة تماما كما أنها تفتقر الى اللياقة.

- - - - -